



1939 مستثمراً كويتياً عادوا للتداول خلال أول 4 أشهر من 2026.. رغم الأحداث الجيوسياسية

المستثمرون الأفراد يقودون الزخم للبورصة.. 45,7 ألف حساب تداول نشط للكويتيين

بورصة الكويت 2026.. المستثمر المحلي يقود قاطرة الثقة

شهدت بورصة الكويت مطلع العام 2026 طفرة في نشاط المستثمر المحلي، الذي نجح في تعزيز استقرار السوق عبر زيادة الحسابات النشطة وضخ سيولة شرائية كبيرة، مما عوض تراجع الاستثمارات الأجنبية والخليجية الناتج عن التوترات الجيوسياسية العالمية.

نمو قاعدة المستثمرين والنشاط الفردي

45.736 حساباً نشطاً للأفراد الكويتيين
زيادة بلغت 1.939 حساباً نشطاً
خلال أول 4 أشهر من العام 2026

هيمنة كويتية
على حجم التداولات
أكثر من
1.2 مليون صفقة
بحجم تجاوز 20.8 مليار سهم

عودة الثقة
في الأسهم التشغيلية
تحسن شهية المستثمرين للاستفادة
من التقييمات الحاذقة والتوزيعات
التقديرية الجيدة للشركات القيادية

تدفقات السيولة وصافي الاستثمار

صافي حركة الاستثمار
يعكس استمرار تدفق السيولة
المحلية نحو الأسهم رغم
الاضطرابات الإقليمية

تباين التوجهات بين المحلي والأجنبي
في حين سجل الكويتيون صافي شراء، اتجه المستثمرون
الأجانب والخليجيون نحو صافي البيع



في وقت تعيش فيه الأسواق المالية العالمية والإقليمية حالة من الحذر الشديد بفعل التوترات الجيوسياسية والحروب والتقلبات الاقتصادية. تواصل بورصة الكويت تقديم أداء متماسك يعكس استمرار ثقة المستثمر المحلي في السوق. مدعوماً بعودة النشاط الفردي وارتفاع مستويات التداول والسيولة منذ بداية عام 2026.

وتكشف بيانات بورصة الكويت أن المستثمر الكويتي كان المحرك الرئيسي للنشاط داخل السوق خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام. سواء عبر زيادة الحسابات النشطة أو من خلال ضخ سيولة شرائية كبيرة في الأسهم المدرجة. في وقت اتجهت فيه بعض الاستثمارات الخليجية والأجنبية إلى تقليص مراكزها نتيجة حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق العالمية.

وبحسب البيانات الصادرة عن بورصة الكويت مؤخرًا، ارتفع عدد الحسابات النشطة للأفراد الكويتيين إلى 45.73 ألف حساب بنهاية أبريل 2026. مقارنة بـ 43.79 ألف حساب بنهاية ديسمبر 2025. بزيادة بلغت 1939 حساباً نشطاً خلال أربعة أشهر فقط. بما يعكس عودة تدريجية للتداولات الفردية وتحسن شهية المستثمر المحلي تجاه الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق الكويتي.

الأرقام بوضوح أن المستثمر المحلي كان الطرف الأكثر دعماً واستقراراً للسوق الكويتي خلال الفترة الماضية. ليس فقط عبر زيادة الحسابات النشطة، بل أيضاً من خلال استمرار ضخ السيولة وتحقيق صافي شراء إيجابي، في وقت شهدت فيه بعض الاستثمارات الأجنبية والخليجية ميلاً أكبر نحو التحفظ وتقليص المراكز الاستثمارية. ويرى محللون أن السوق الكويتي نجح حتى الآن في الحفاظ على جاذبيته الاستثمارية رغم حساسية الأوضاع الجيوسياسية، مستفيداً من قوة الاقتصاد المحلي واستقرار القطاع المالي. إضافة إلى استمرار وجود فرص استثمارية بأسعار جاذبة مقارنة ببعض الأسواق الخليجية، وهو ما ساهم في استمرار النشاط والسيولة داخل السوق منذ بداية العام.

الخليجين، فقد بلغ عدد الحسابات النشطة للأفراد الخليجيين 393 حساباً إضافة إلى 70 حساباً نشطاً للمؤسسات الخليجية بنهاية أبريل 2026، فيما بلغت مشتريات الخليجيين للأسهم نحو 93,303 مليون دينار، مقابل مبيعات بقيمة 119,496 مليون دينار، ليسجلوا صافي بيع بلغ 26,193 مليون دينار منذ بداية العام. وفيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب، فقد بلغ عدد الحسابات النشطة للأفراد الأجانب 2354 ألف حساب، إضافة إلى 658 حساباً نشطاً للمؤسسات الأجنبية. فيما بلغت مشتريات الأجانب نحو 982,41 مليون دينار مقابل مبيعات تجاوزت 1,078 مليار دينار، ليسجلوا صافي بيع بلغ 96,042 مليون دينار خلال أول 4 أشهر من 2026. وتعكس هذه

إجمالي الحسابات النشطة في بورصة الكويت ارتفع إلى 49,68 ألف حساب بنهاية أبريل 2026، مقارنة بـ 47,67 ألف حساب بنهاية ديسمبر الماضي، بزيادة بلغت 2010 حسابات نشطة خلال أول 4 أشهر من العام. كما ارتفع إجمالي الحسابات في السوق إلى 469,22 ألف حساب مقارنة بـ 464,63 ألف حساب بنهاية 2025. بزيادة بلغت 4,581 حساباً. وفي المقابل، بلغ عدد الحسابات غير النشطة في السوق نحو 419,54 ألف حساب بنهاية أبريل 2026. مقارنة بـ 416,969 ألف حساب بنهاية ديسمبر الماضي، فيما بلغ عدد الحسابات غير النشطة للأفراد الكويتيين وهدمهم نحو 389,142 ألف حساب، مقابل 461,861 حساباً غير نشط للمؤسسات الكويتية. أما على مستوى المستثمرين

المتداولين من قبلهم 20,8 مليار سهم. ويرى مراقبون أن استمرار ارتفاع الحسابات النشطة بالتزامن مع صافي شراء المحلي يعكس حالة من الثقة النسبية بالسوق الكويتي مقارنة بعدد من الأسواق الإقليمية، خصوصاً في ظل استمرار جاذبية الأسهم التشغيلية والتوزيعات التقديرية الجيدة التي أقرتها العديد من الشركات المدرجة خلال موسم الجمعيات العمومية. كما استفاد السوق الكويتي من استقرار القطاع المصرفي وقوة المراكز المالية للشركات الكبرى، إضافة إلى استمرار أسعار النفط عند مستويات داعمة للإيرادات العامة للدولة، وهو ما عزز من النظرة الإيجابية تجاه الاقتصاد المحلي والشركات المدرجة. وتظهر بيانات حسابات التداول أن

والشركات، إضافة إلى 28,04 مليون دينار للصناديق الاستثمارية و169,30 مليون دينار لحفاظ العملاء. وفي المقابل، بلغ إجمالي مبيعات المستثمرين الكويتيين نحو 4,77 مليارات دينار، ليحققوا بذلك صافي شراء بلغ 122,23 مليون دينار منذ بداية العام. في إشارة واضحة إلى استمرار تدفق السيولة المحلية نحو الأسهم الكويتية رغم الأوضاع السياسية والعسكرية المضطربة في المنطقة. كما استحوذ المستثمر الكويتي على الحصة الأكبر من التداولات داخل السوق، سواء من حيث عدد الصفقات أو قيمة التداول أو كمية الأسهم المتداولة، حيث نفذ الكويتيون أكثر من 1,2 مليون صفقة بيع وشراء خلال أول 4 أشهر من 2026، فيما تجاوز حجم الأسهم

ولا تبدو هذه الزيادة مجرد أرقام مرتبطة بفتح حسابات جديدة فقط، بل تعكس عودة فعالية للنشاط داخل السوق، خصوصاً مع ارتفاع وتيرة التداولات اليومية وتحسن مستويات السيولة مقارنة بالفترات السابقة، وهو ما يشير إلى أن جزءاً من المستثمرين عادوا مجدداً إلى السوق للاستفادة من التقييمات المشرعية الجاذبة للأسهم الكويتية، خاصة التشغيلية والقيادية منها. وتزامن هذا النشاط مع تسجيل المستثمرين الكويتيين أعلى مستويات شراء داخل السوق منذ بداية العام، حيث بلغ إجمالي مشترياتهم للأسهم نحو 4,89 مليارات دينار خلال الفترة من 1 يناير حتى 30 أبريل 2026. موزعة بواقع 1,624 مليار دينار مشترياتاً للأفراد، و3,078 مليارات دينار للمؤسسات

«برنت» عند 92 دولاراً للبرميل

117,51 دولاراً سعراً برميل النفط الكويتي



ورفع القيود المفروضة على الملاحة عبر مضيق هرمز، ولا يزال حجم حركة المرور عبر المضيق يمثل جزءاً ضئيلاً من مستواه قبل الحرب. وقال محللون في «إي. إن. جي» إن إعادة فتح المضيق ستسمح بدفعة فورية لسوق النفط، لكن التعافي لا يزال غير مؤكد.

غرب تكساس الوسيط باكثر من 9٪، مسجلاً أكبر خسارة أسبوعية له في ستة أسابيع. وسجل كلا المؤشرين أدنى سعر لهما منذ منتصف أبريل. وذكرت مصادر أن الولايات المتحدة وإيران توصلتا يوم الخميس الماضي إلى اتفاق لتمديد وقف إطلاق النار

«كونا» ووكالات: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 84 سنتاً ليبلغ 117,51 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي مقابل 118,35 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، انخفضت العقود الآجلة للنفط باكثر من 2٪ في جلسة يوم الجمعة الماضي لتسجل أكبر خسارة أسبوعية منذ أوائل أبريل، بعد تقارير عن توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق على تمديد وقف إطلاق النار، وبلغت العقود الآجلة لخام برنت لشهر يوليو عند التسوية 92,05 دولاراً للبرميل، متراجعة 1,66 دولار، وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1,54 دولار أو 1,1٪، عند التسوية إلى 87,36 دولاراً للبرميل. وقال جون

السوق الأول بالبورصة استحوذ على 58,5٪ من إجمالي بقيمة 1,084 مليار دينار

«الذئب»: 7,69 مليارات دينار سيولة السوق في أول 5 أشهر من 2026



22,2٪ من سيولته، وحظيت شركتان على نحو 25,7٪ من سيولته، نحو 14,8٪ لبيت التمويل الكويتي ونحو 11,0٪ لجموعة جي أف اتش المالية، وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي نحو 70,1٪.

السوق الرئيسي 100 شركة» وحظي السوق الرئيسي بنحو 769,4 مليون دينار أو نحو 41,5٪ من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20٪ من شركاته بـ 74,2٪ من سيولته، بينما اكتفت بـ 80٪ من شركاته بنحو 25,8٪ من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عالٍ، وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي نحو 29,9٪. وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، فسرى انخفاضاً في نصيب السوق الرئيسي من إجمالي السيولة لما مضى من عام 2026 مقارنة بتوزيعها للفترة ذاتها من عام 2025، حينها كان نصيب السوق الأول 55,5٪ تاركا نحو 44,5٪ لسيولة السوق الرئيسي.

(24,8٪) مقارنة مع معدل عام 2025 البالغ نحو 107,6 ملايين دينار. وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 5,9٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 2,3٪ فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة بتبلغ قيمتها السوقية نحو 2,8٪ من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 19,2٪ من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة نحو 6,9 أضعاف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير ما زال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض ممايل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة بين السوقين خلال شهر مايو 2026، فكان كالتالي:

ذکر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن أداء بورصة الكويت خلال شهر مايو 2026 كان مختلطاً مقارنة ببداية شهر أبريل 2026، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مع أداء مختلطاً لمؤشرات السوق، حيث انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 0,8٪، ومثله مؤشر السوق العام بنحو 0,5٪، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 1,1٪ ومؤشر السوق الرئيسي 50 ارتفاعاً بنحو 2,9٪. وجاءت سيولة البورصة المطلقة منخفضة في مايو مقارنة بسيولة أبريل، حيث بلغت السيولة نحو 1,855 مليار دينار مقارنة بنحو 2,114 مليار دينار، أي بتراجع بنسبة 12,3٪، في حين بلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر مايو نحو 109,1 ملايين دينار، وهو الأهم، محققاً ارتفاعاً بنحو 13,5٪ عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر أبريل البالغ نحو 96,1 مليون دينار، وبلغ حجم سيولة البورصة في الأشهر الـ 5 الأولى من العام الحالي (أي في 95 يوم عمل) نحو 7,692 مليارات دينار، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 81 مليون دينار، أي منخفضاً بنحو 24,8٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2025 البالغ نحو 107,6 ملايين دينار، وكذلك منخفضاً بالنسبة ذاتها

سلطنة عُمان تطرح حزمة من الفرص الاستثمارية المعززة بعقود مضمونة الشراء

الأمر الذي يمنح المستثمر وضوحاً أكبر حول التدفقات المالية المستقبلية، ويعزز قدرة المشروع على الحصول على التمويل واستقطاب الشركاء الاستراتيجية. وتشمل الحزمة، وفقاً للبيان، عدداً من الفرص في قطاعات إنتاجية صناعية وصحية متنوعة، جرى إعدادها استناداً إلى دراسات فنية واقتصادية تراعي حجم الطلب المحلي وفرص التوسع في التصدير، وتوفير نماذج تشغيل واضحة وآليات تعاقد تدعم استقرار المشروع على المدى الطويل.

سلطنة عمان نحو تطوير مشروعات استثمارية أكثر جاهزية وربطها مباشرة باحتياجات السوق وسلاسل الإمداد المحلية بما يساهم في رفع كفاءة المشروعات، وتسريع دورة العائد الاستثماري، وتعزيز فرص نموها والاستدامة، وفق لـ «وكالة الأنباء العمانية». وأوضحت وزارة التجارة والصناعة، في البيان، أن آلية عقود الشراء المسبق، تعتمد على وجود جهات ملتزمة بشراء جزء من مخزون المشروع أو كاملها وفق اتفاقيات محددة مسبقاً، وتأتي هذه الفرص ضمن توجه

وكالات: أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية - عمان حزمة من الفرص الاستثمارية المعززة بعقود مضمونة الشراء بنسبة معينة للمستثمرين المحليين والدوليين. وتهدف هذه الخطوة، وفقاً للبيان صحافي، إلى تعزيز جاذبية المشروعات الاستثمارية وتقليل المخاطر التشغيلية للمستثمرين من خلال توفير طلب مؤكد على منتجات هذه المشروعات قبل بدء التشغيل الفعلي. وتأتي هذه الفرص ضمن توجه